

دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز التعليم الإلكتروني في المؤسسة الجامعية

دراسة حالة جامعة تيسمسيلت

**The Role of e-Management in Promoting e-Learning at the University
A Case Study of Tissemsilt University**لوجاني عبد الوهاب¹¹ جامعة تيسمسيلت ، loudjani.abdelouahab@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/25

تاريخ الاستلام: 2026/04/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء مدى استخدام إدارة مؤسسة التعليم العالي محل الدراسة للإدارة الإلكترونية لتعزيز التعليم الإلكتروني، وتم توزيع 200 استبانة تحتوي على 27 فقرة تتعلق بمتغيرات البحث ضمن محورين أساسيين يتمثل الأول في الإدارة الإلكترونية (14 فقرة) كمتغير مستقل، والثاني في التعليم الإلكتروني (13 فقرة) كمتغير تابع، ومن خلال التحليلات الإحصائية لـ 180 استبانة مسترجعة، تم التوصل إلى نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وعلاقة ارتباط وتأثير معنوي موجب بين المتغيرين، كما فسرت الإدارة الإلكترونية 46% من التباين في التعليم الإلكتروني.

كلمات مفتاحية: الإدارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، التحول الرقمي.

تصنيفات JEL: M15، 032

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which the administration of the higher education institution under study utilizes e-management to promote e-learning. Two hundred questionnaires containing 27 items related to the research variables were distributed within two main axes: the first, e-management (14 items), as the independent variable, and the second, e-learning (13 items), as the dependent variable. Through statistical analysis of 180 returned questionnaires, the most important results were found: a statistically significant relationship, correlation, and positive influence between the two variables. Furthermore, e-management explained 46% of the variance in e-learning.

Keywords: E-Management, E-Learning, Digital Transformation.

JEL Classification Codes: M15, 032

المؤلف المرسل: لوجاني عبد الوهاب، الإيميل: loudjani.abdelouahab@univ-tissemsilt.dz

1. مقدمة:

لقد سارعت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على جل ميادين الحياة ودفعت إلى إحداث تغييرات هائلة ومؤثرة على ممارسة الإدارة التقليدية، مما حملها على التحول إلى النمط الإلكتروني، ببروز ما يعرف بالإدارة الإلكترونية وتبنيها كوسيلة لرفع أداء وكفاءة المرافق العمومية عالمياً والعمل على تطبيقها كآلية لتحقيق العصرية الإدارية لا سيما في مجال التعليم العالي، وكون مؤسسات التعليم العالي الجزائرية هي جزء لا يتجزأ من المنظومة العالمية للتعليم العالي فهي معنية كغيرها بمواكبة المتغيرات المتسارعة التي أفرزتها العولمة،

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة كالآتي: ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالإدارة الإلكترونية؟
 - ما مفهوم التعليم الإلكتروني؟
 - ما هي أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تعزيز التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت؟
- تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وإبراز مبادئها وأهم أهدافها، إضافة إلى خصائصها، كما تهدف أيضاً إلى معرفة مفهوم التعليم الإلكتروني وأهميته، وكيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسينه بجامعة تيسمسيلت. ولدراسة مختلف النقاط السابقة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة بهدف إلى تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها لتحليلها، ومن ثم بيان النتائج، ومن ثم تقييم النتائج بصورتها الواقعية، وبالتالي تقييم ما أفرزته الدراسة الميدانية في هذا البحث من أجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

وللإجابة على هذه الأسئلة قمت بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية.
- التعليم الإلكتروني.
- دراسة ميدانية بجامعة تيسمسيلت.

2. الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية:

تعدّ الإدارة الإلكترونية منظومةً إداريةً متطورةً ذات طابع ديناميكي متجدد، تسعى بصورة مستمرة إلى الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي وتحسين كفاءة إنجاز الأعمال، وذلك عبر توظيف شبكات الاتصالات الحديثة واستثمار إمكاناتها، ولا سيما شبكة الإنترنت التي باتت الركيزة الأساسية لهذا التحول الرقمي. وتستمد الإدارة الإلكترونية طابعها الديناميكي المتجدد من الطبيعة التطورية المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشهد تقدماً متصاعداً ومتواصلاً يسير وفق مسار تصاعدي خطي لا يتوقف. (ياسين، 2005، صفحة 12).

كما تُعرّف الإدارة الإلكترونية بوصفها عمليةً شاملةً لأتمتة جميع المهام والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة الإدارية، وذلك بالاستناد إلى منظومة متكاملة من تقنيات المعلومات والاتصالات اللازمة، بهدف بلوغ جملة من الغايات الاستراتيجية التي تتمحور حول الحدّ من الاعتماد على الوثائق الورقية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتيسيرها، والتخلص من مظاهر البيروقراطية والروتين الإداري المُعيق، فضلاً عن تحقيق الإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات الإدارية. وتسعى هذه المنظومة في مرحلة لاحقة إلى تأهيل المنظمة الإدارية وتهيئتها للاندماج والتكامل مع منظومة الحكومة الإلكترونية الشاملة. (السليطي، 2008، صفحة 34).

علاوةً على ذلك، تُعرّف الإدارة الإلكترونية بأنها العملية الإدارية المتكاملة التي تركز على الإمكانيات والقدرات المتقدمة التي توفرها شبكة الإنترنت وشبكات الأعمال الرقمية، وذلك في إطار ممارسة الوظائف الإدارية الجوهرية المتمثلة في التخطيط

والتوجيه والرقابة على الموارد والكفاءات الأساسية للمنظمة وشركائها، وبصورة تتجاوز القيود الجغرافية والحدود المكانية التقليدية، وصولاً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة بأعلى مستويات الكفاءة والفاعلية. (أحمد، 2009، صفحة 43).

2.2 مبادئ الإدارة الإلكترونية

تتلخص أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

- أ. مبدأ الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين: يستلزم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، العمل على استحداث بيئة عمل مؤسسية تتسم بالتنوع في المهارات والكفاءات البشرية المؤهلة تأهيلاً مهنيّاً رفيعاً، القادرة على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة بصورة فعّالة ومثلى. ويُعزى ذلك إلى أن العمل الإداري في جوهره يرتكز على استثمار المعلومات وتحليلها بعمق، واستخلاص النتائج الدقيقة منها، واقتراح الحلول الملائمة لمعالجة الإشكاليات الإدارية المطروحة، وحُسن توظيف هذه المعطيات والاستفادة منها في تعزيز الأداء ضمن بيئة الإدارة الإلكترونية المتكاملة.
- ب. مبدأ سهولة الاستخدام والإتاحة الشاملة: يعد هذا المبدأ من الركائز الجوهرية التي تقوم عليها منظومة الإدارة الإلكترونية، إذ يستوجب أن تكون تقنياتها وأدواتها في متناول جميع فئات المجتمع دون استثناء، وفي مختلف الأوقات والأماكن الجغرافية. ويهدف هذا المبدأ إلى تمكين المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء من التواصل الفعّال مع المنظومة الإدارية الإلكترونية، والاستفادة من خدماتها بصورة ميسّرة. فضلاً عن ذلك، يركز هذا النظام على معيار البساطة في الاستخدام، بما يكفل تحقيق التواصل السهل بين الأفراد والجهات الإدارية المختلفة، وإتمام الإجراءات الإدارية بيسر وسهولة، بعيداً عن التعقيد والبيروقراطية التقليدية. (مختار، 2007، صفحة 06).
- ج. مبدأ تخفيض التكاليف: يرتبط هذا المبدأ ارتباطاً وثيقاً بالتوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يُسهم الاستثمار في هذا القطاع، إلى جانب تنامي حدة المنافسة بين مقدّمي الخدمات، في تحقيق جملة من النتائج الإيجابية، أبرزها: خفض الملحوظ في التكاليف التشغيلية، والارتقاء بمستوى الأداء الإداري، وتوسيع نطاق الخدمات المقدّمة لتشمل شريحة أوسع من المستفيدين. ويتجلى الأثر الاقتصادي لهذا المبدأ في كون تكلفة الخدمة تتناسب عكسياً مع حجم المستخدمين، إذ كلما ازداد عدد المشاركين والمنفعين من هذه الخدمات، انخفضت تكاليفها بصورة تدريجية، مما يُعزز مبدأ الكفاءة الاقتصادية ويُوسّع دائرة الاستفادة منها.
- د. مبدأ التركيز على النتائج: يشكّل هذا المبدأ محوراً أساسياً في فلسفة الإدارة الإلكترونية، إذ ينصبّ اهتمامها بالدرجة الأولى على تحويل التصورات والأفكار النظرية إلى مخرجات ملموسة وقابلة للقياس على أرض الواقع. ويستند هذا التوجه إلى حقيقة جوهرية مفادها أن الأفراد لا يكتفون بالطرح النظري أو الادعاءات المجردة، بل يسعون إلى التحقق من فاعلية المنظومة الإلكترونية من خلال الأدلة والشواهد العملية الملموسة التي تُثبت نجاعتها وكفاءتها الفعلية. وعليه، فإن نجاح الإدارة الإلكترونية لا يُقاس بمدى تطور بنيتها التقنية فحسب، وإنما يُقاس أساساً بمدى انعكاس هذه التقنية على تحسين جودة الخدمات وظهور نتائجها الإيجابية بصورة واضحة وجلية في الميدان. (بحوش، 2006، صفحة 12).
- هـ. مبدأ التغيير المستمر: يمثل هذا المبدأ ركيزةً جوهريةً لا غنى عنها في منظومة الإدارة الإلكترونية، نظراً لما تتسم به هذه الأخيرة من سعي دؤوب ومتواصل نحو التطوير والتحسين المستمر لمختلف مكوناتها وآلياتها العملية. ويتجلى هذا المبدأ في الحرص الدائم على تعزيز ما هو قائم من خدمات وإجراءات، والارتقاء بمستوى الأداء الإداري إلى آفاق أوسع وأكثر فاعلية، وذلك انطلاقاً من دوافع متعددة ومتكاملة، أبرزها تحقيق رضا المستفيدين وتلبية توقعاتهم المتنامية من جهة، والسعي إلى بلوغ مراتب التميز والتفوق التنافسي في بيئة رقمية متسارعة التحولات من جهة أخرى. وبهذا يغدو التغيير المستمر ليس مجرد خيار استراتيجي، بل ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر الرقمي وتحدياته المتجددة. (الكريم، 2017، صفحة 17).

3.2 أهداف الإدارة الإلكترونية

تسعى الإدارة الإلكترونية بصفة عامة إلى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى الخدمات للمستخدمين، إضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة من خلال تحقيق الأهداف التالية (نورالدين، 2017، صفحة 17):

أ. **الفعالية في الأداء:** تعدّ الفعالية في الأداء مؤشراً جوهرياً يتجلى في القدرة على إنجاز المهام والأعمال بكفاءة عالية، من خلال تقليص الأطر الزمنية اللازمة للتنفيذ، وتبسيط الإجراءات المتعددة وترشيدها، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة بأقل قدر من الوقت والجهد المبذولين.

ب. **الأرشفة الإلكترونية للوثائق:** مثل الأرشفة الإلكترونية للوثائق ركيزة أساسية في منظومة إدارة المعلومات الحديثة، إذ تتميز بمرونتها العالية في التعامل مع الوثائق والمستندات، فضلاً عن قدرتها على الكشف عن الأخطاء ومعالجتها بصورة فورية وأنية. ويضاف إلى ذلك ما توفره من إمكانية توزيع الملفات والوثائق ومشاركتها مع مختلف الجهات المعنية في وقت وجيز، مع ضمان إتاحتها والرجوع إليها في أي وقت تقتضيه الحاجة، مما يعزز كفاءة العمل المؤسسي ويرفع مستوى الإنتاجية.

ج. **الأداء عن بعد:** يعدّ الأداء عن بعد من أبرز السمات المميزة للإدارة الإلكترونية الحديثة، إذ يركز على تقليص الاعتماد على التواصل المباشر بين أطراف المعاملة الإدارية أو إلغائه كلياً، وذلك بأقصى قدر مستطاع. ويسهم هذا النهج إسهاماً فعالاً في الحد من الظواهر البيروقراطية التي طالما شكّلت عائقاً أمام سير العمل الإداري بصورة سلسة وفعالة. علاوة على ذلك، تسعى الإدارة الإلكترونية إلى ترسيخ مبدأ الشفافية وتكريسه قيمة جوهرياً في منظومة العمل المؤسسي، بما يكفل تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية ويُقلّص فرص الفساد الإداري. (الخطيب، 2018، صفحة 20).

د. **تعظيم دور المعلومات وتيسير اتخاذ القرار:** يشكّل تعظيم دور المعلومات وتيسير عملية اتخاذ القرار محورياً استراتيجياً بالغ الأهمية في إطار منظومة الإدارة الإلكترونية الحديثة، إذ يركز هذا المحور على تبني مبدأ شفافية المعلومات وإتاحتها بصورة منظّمة وميسّرة أمام جميع المستخدمين والكوادر الوظيفية على حدٍ سواء. ويمتد هذا التوجه ليشمل توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة لأصحاب القرار في الوقت المناسب وبالسّعة المطلوبة، مما يُمكنهم من اتخاذ قراراتهم على أسس علمية ومعطيات موضوعية سليمة، ويُقلّص هامش الخطأ والاجتهاد غير المستند إلى معلومات كافية، فضلاً عما يسهم به ذلك في رفع جودة الأداء المؤسسي والارتقاء بمستوى الكفاءة الإدارية. (عابد، 2015، صفحة 13).

هـ. **الاققتصاد في التكاليف:** يعدّ الاقتصاد في التكاليف من الأهداف الاستراتيجية الجوهرية التي تسعى إليها الإدارة الإلكترونية الحديثة، إذ يتجلى ذلك بوضوح في التخفيف من حدة الأعباء الإدارية المترتبة على الاعتماد التقليدي على الوثائق الورقية، والتي تستلزم بدورها تحمّل تكاليف باهظة تتعلق بعمليات الحفظ والتوثيق والأرشفة. وعليه، فإن التحول نحو البيئة الرقمية يُمثّل خياراً استراتيجياً رشيداً يسهم في ترشيد الإنفاق المؤسسي وتخصيص الموارد المالية المُوفّرة نحو مجالات أكثر إنتاجية وفعالية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المؤسسي العام ويُعزز القدرة التنافسية للمنظمة.

و. **بناء قاعدة بيانات المنظمة:** يمثّل بناء قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة للمنظمة ركيزة تقنية وإدارية بالغة الأهمية، وذلك في إطار منظومة نظم المعلومات المؤسسية التي تعمل على استيعاب وتنظيم كافة البيانات المتعلقة بمختلف مكونات المنظمة، من مصالح وأقسام وإمكانات وموارد بشرية ومادية وغيرها. وتتجلى القيمة الاستراتيجية لهذه القاعدة في كونها تُتيح لصانعي القرار إمكانية متابعة سير العمل في مختلف المصالح وإدارتها بصورة منهجية ودقيقة، فضلاً عما تُسهم به في تعزيز مستوى التنسيق والترابط المؤسسي بين مختلف الكوادر الوظيفية والإدارة العليا، مما يُفضي في نهاية المطاف إلى بناء بيئة عمل مؤسسية متماسكة وفعالة قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

ز. تأمين المنظمة: يعدّ تأمين المنظمة وصون معلوماتها من الركائز الأمنية الجوهرية التي تحتلّ مكانةً محوريةً في منظومة الإدارة الإلكترونية الحديثة، إذ يركز هذا البُعد الأمني على جملة من الآليات والتدابير الوقائية الرامية إلى ضمان سرية الوثائق والمستندات المؤسسية وصونها من أي اختراق أو تسريب غير مشروع. ويمتد نطاق هذا التأمين ليشمل حماية المعلومات الحساسة وتنظيم عمليات تداول البيانات والتحكم في مسارات الوصول إليها، فضلاً عن السعي الدؤوب إلى التقليل الجذري للمخاطر المحتملة المتمثلة في ضياع هذه البيانات أو تعرّضها للسرقة أو الاختراق الإلكتروني، مما يُسهم في تعزيز مستوى الأمن المعلوماتي المؤسسي وترسيخ الثقة في البنية التحتية الرقمية للمنظمة. (غزال، 2013، الصفحات 136-137)

4.2 خصائص الإدارة الإلكترونية:

تقدّم الإدارة الإلكترونية نموذجاً إدارياً مغايراً ومتجاوزاً للنماذج التقليدية السائدة، وذلك بفضل ما تتسم به من انسيابية في الأداء وديناميكية في الاستجابة تنسجم مع متطلبات العصر الرقمي المتسارع. وقد باتت تُشكّل أداةً فاعلةً واستراتيجيةً ناجعةً في يد المنظمات والمؤسسات التي أقدمت على تبني تطبيقات التقنية الحديثة وتوظيفها في بيئاتها الإدارية، مستثمرةً في ذلك ما تزخر به هذه الإدارة من خصائص متميزة وسمات فريدة تُميّزها عن سائر الأنماط الإدارية الأخرى وتمنحها تفوقاً واضحاً عليها. وانطلاقاً من هذا الواقع، يمكن استعراض أبرز الخصائص الجوهرية التي تنفرد بها الإدارة الإلكترونية على النحو الآتي:

أ. السرعة والوضوح: تتمثل السرعة والوضوح من أبرز الخصائص الجوهرية التي تنفرد بها الإدارة الإلكترونية وتتميز من خلالها عن نظيراتها التقليدية، إذ أسهمت إسهاماً بالغاً في إزالة الحواجز والعوائق البيروقراطية التي طالما أثقلت كاهل المنظومة الإدارية التقليدية وأعاقت سير المعاملات وأبطأت وتيرة إنجازها. وفي ظل هيمنة الإدارة الإلكترونية على مجريات المعلومات والمعاملات الإدارية، تلاشت شريحة واسعة من العقبات والمعوقات التنظيمية التي كانت تُشكّل عبئاً على المنظومة الإدارية برمتها، مع ضمان انسيابية تدفق المعلومات وسرعة معالجتها وإيصالها إلى الجهات المعنية في الوقت المحدد، فضلاً عما تحقّقه من ترشيد ملموس للوقت والجهد والتكاليف المؤسسية، مما يُعزز مستوى الشفافية ويكفل وضوح المعلومات ودقتها في مختلف مراحل العمل الإداري.

ب. المرونة: تعدّ المرونة من الخصائص الهيكلية المحورية التي تتجلى بوضوح في بنية الإدارة الإلكترونية وأسلوب اشتغالها، إذ تتميز بقدرتها الفائقة على الاستجابة الآنية للمستجدات والأحداث والتكيّف معها بصورة سريعة وفعالة، متخطيةً في ذلك القيود التقليدية المفروضة بفعل عوامل الزمان والمكان وعقبات التواصل والاتصال التي كانت تُشكّل حواجز بنيوية أمام الإدارة التقليدية. ويتربّط على هذه المرونة الهيكلية المتميزة قدرة الإدارة الإلكترونية على توسيع نطاق خدماتها وتقديم طيف واسع من الخدمات المؤسسية التي كانت عسيرة التحقق أو متعذرة الوصول في ظل الأنماط الإدارية التقليدية جراء ما كانت تفرضه من عوائق وقيود تنظيمية وبنوية، مما يُسهم في رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة وتوسيع قاعدة المستفيدين منها. (علوان، 2017، صفحة 41).

ج. إدارة بلا زمان ومكان: تصنّف خاصية تجاوز قيود الزمان والمكان في مقدمة الخصائص الاستراتيجية الجوهرية التي تنفرد بها الإدارة الإلكترونية وتُميّزها عن سائر الأنماط الإدارية الأخرى، إذ تنبثق أهميتها البالغة من كون مهمتها المحورية تتمثل في القضاء على الإجراءات الروتينية المُعقّدة والمتشعبة التي كانت تستنزف قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وتفرض على المستفيدين الانتقال المتكرر بين مختلف المواقع والمكاتب الإدارية. وفي إطار هذه الخاصية المتميزة، أصبح بمقدور المستفيد متابعة معاملاته وقضاياها الإدارية والاطلاع عليها عبر البوابات الإلكترونية المخصصة في أي وقت ومن أي مكان، مما أسهم في القضاء التدريجي على ظاهرة الانتظار المطول التي كانت تُشكّل عبئاً ثقيلاً على المستفيدين وعائقاً أمام انسيابية العمل الإداري، ومنحهم بذلك قدراً أكبر من الاستقلالية والتحكم في إدارة شؤونهم الإدارية بيسر وسهولة. (عمار، 2009، صفحة 35).

د. إدارة المعلومات وليس الاحتفاظ بها: لا تقوم الإدارة الإلكترونية في جوهرها على الممارسات اليدوية التقليدية التي يضطلع بها الكوادر الوظيفية في معالجة المعاملات الإدارية وإنجازها، بقدر ما تركز ارتكازاً أساسياً على منظومة متكاملة لإدارة المعلومات المخزنة وتوظيفها وفق برامج وأنظمة تقنية متخصصة ومُحكمة. وتتجلى القيمة الجوهرية لهذه الخاصية في ما توفره تلك البرامج المتطورة من إمكانية تمكين المستفيد من إنجاز معاملاته الإدارية بصورة مستقلة عبر الواجهات الرقمية التفاعلية، في إطار من التبسيط والوضوح الذي يجعل الإجراءات في متناول المستخدم العادي دون الحاجة إلى وسيط بشري. علاوةً على ذلك، تنصبّ عناية الإدارة الإلكترونية على إدارة الملفات والوثائق الرقمية وتنظيمها بصورة ديناميكية وفعالة، بدلاً من الاكتفاء بالاحتفاظ بها وتراكمها في الأرشيفات التقليدية التي كانت تُفضي إلى الفوضى وصعوبة الاسترجاع، مما يُساهم في رفع كفاءة إدارة المعرفة المؤسسية وتيسير الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.

هـ. الرقابة المباشرة والصادقة: تعدّ الرقابة المباشرة والموضوعية من الخصائص الرقابية الجوهرية التي أضافها الإدارة الإلكترونية إلى منظومة العمل المؤسسي الحديث، إذ باتت تمتلك القدرة على مراقبة ومتابعة مواقع عملها المتعددة والمتباعدة عبر شبكة متكاملة من الشاشات والكاميرات الرقمية عالية الدقة، التي يمكن توجيهها وتبسيطها على كافة المواقع والفضاءات الإدارية بصورة شاملة ودقيقة. وبهذا التحول النوعي، أصبح بحوزة الإدارة الإلكترونية أداة رقابية موثوقة وموضوعية وعالية المصداقية، تُمكنها من تقييم أنشطتها ومتابعة أداؤها المؤسسي بمنهجية علمية دقيقة، بعيداً عن القصور الذاتية التي كانت تشوب أساليب المتابعة التقليدية القائمة على المذكرات والتقارير الفردية التي يرفعها الموظفون، والتي كثيراً ما افتقرت إلى الموضوعية والشمولية، مما يُعزز مستوى الشفافية والمساءلة المؤسسية ويرفع كفاءة المنظومة الرقابية إلى مستويات غير مسبوقة.

و. السرية والخصوصية: تعدّ السرية والخصوصية من السمات الجوهرية التي تتميز بها الإدارة الإلكترونية، إذ تعمل على حماية المعلومات والبيانات ذات الطابع الحساس وتقييد الوصول إليها، بحيث لا يُتاح النفاذ إليها إلا للأطراف المخوَّلة والمزوَّدة بصلاحيات محددة تتمثل في بيانات الاعتماد اللازمة للدخول. وعلى الرغم مما تنسم به الإدارة الإلكترونية من شفافية ووضوح في تدفق المعلومات، فإن ذلك لا ينسحب بالضرورة على جميع أصناف البيانات، لا سيما تلك التي تستوجب درجات عالية من الحماية والسرية. وفي هذا السياق تحديداً، تُثبت الإدارة الإلكترونية تفوقاً واضحاً على نظيرتها التقليدية، من حيث قدرتها على ضمان أمن المعلومات والتحكم الدقيق في مستويات الوصول إليها. (الجليل، 2017، صفحة 297).

3. التعليم الإلكتروني

3.1 مفهوم التعلم الإلكتروني:

لا يزال مفهوم التعلم الإلكتروني موضع جدل أكاديمي واسع، إذ لم يتوصل الباحثون والمختصون حتى اللحظة إلى تعريف موحد وشامل يُحيط بجميع أبعاد هذا المصطلح ومستوياته. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المحاولات التعريفية التي تناولت هذا المفهوم قد انطلقت من زوايا نظرية متباينة، وتأثرت في مجملها بطبيعة التخصص الأكاديمي للباحث، ومنطلقاته الفكرية، والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى استعراض أبرز التوجهات والرؤى التعريفية المتعددة لهذا المصطلح، تمهيداً للوصول إلى تعريف إجرائي دقيق يُؤطر مفهوم التعلم الإلكتروني في ضوء أهداف هذه الدراسة ومتطلباتها المنهجية:

أ. التعلم الإلكتروني كوسيلة لتقديم المحتوى التعليمي:

يرى اصحاب هذه النظرة أن التعلم الإلكتروني ما هو إلا وسيلة لتقديم المحتوى التعليمي عبر شبكة الإنترنت أو أي وسيط إلكتروني آخر سواء عن طريق الـاي ميل أو الأقراص المدمجة أو عن طريق الأقمار الصناعية وغيرها من المستحدثات في

المجال التعليمي، ومن التعريفات التي تمثل هذه النظرة: التعلم الإلكتروني هو استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتقديم المحتوى التعليمي. (M, 2013, p. 06)

ب. التعلم الإلكتروني كطريقة تعليم :

ينظر للتعليم الإلكتروني على أنه طريقة للتعليم يتم من خلاله نقل المحتوى الإلكتروني إلى المتعلم من خلال الوسائط الإلكترونية حيث يتفاعل طرفا العملية التعليمية من خلال هذه الوسائط لتحقيق أهداف تعليمية محددة، ومن التعريفات التي تمثل هذه النظرة:

- يعرف التعليم الإلكتروني بوصفه منظومةً تعليميةً متكاملة تعتمد على توظيف تقنيات الاتصال الحديثة وأدواتها المتنوعة، والتي تشمل الحاسوب بشبكاته المحلية والعالمية، فضلاً عن الوسائط المتعددة بمختلف أشكالها من صوت ومرئيات ورسومات، إلى جانب محركات البحث الرقمية والمكتبات الإلكترونية وبوابات الإنترنت. ويتسم هذا النوع من التعليم بمرونة عالية في التطبيق، إذ يمكن تقديمه عن بُعد أو داخل البيئة الصفية التقليدية على حدٍ سواء. والغاية الجوهرية من هذه المنظومة هي توظيف التقنية الرقمية بمختلف صورها وأشكالها بوصفها وسيلةً فاعلةً لإيصال المحتوى التعليمي إلى المتعلم في أقل وقت ممكن، وبأدنى قدر من الجهد المبذول، وبأعلى مستوى من الكفاءة والفائدة التعليمية (احمد، 2005، صفحة 113).

- يشير التعليم الإلكتروني إلى ذلك النهج التعليمي الحديث القائم على الاستثمار الأمثل للحاسوب الآلي وما يرتبط به من تقنيات معلوماتية واتصالية متطورة، ولا سيما شبكة الإنترنت التي باتت تمثل الركيزة الأساسية لهذا النوع من التعليم، وذلك بهدف تيسير عمليتي التعلم والتعليم وتحقيق أهدافهما بصورة أكثر كفاءةً وفعاليةً. (pegler, 2007, p. 270)

ج. التعلم الإلكتروني كمنظومة تعليمية متكاملة:

ينظر للتعلم الإلكتروني كمنظومة تعليمية متكاملة ضمن نظام إلكتروني يستخدم تكنولوجيا المعلومات والشبكات الرقمية لتعزيز نقاط القوة التي من شأنها تدعم وتوسع نطاق العملية التعليمية، ومعالجة نقاط الضعف باعتبارها الجانب السلبي، 2.3 أهداف التعلم الإلكتروني:

تكمّن أبرز أهداف التعليم الإلكتروني في (محمد، 2008، صفحة 396):

- يرمي التعليم الإلكتروني إلى تهيئة بيئة تعليمية تفاعلية غنية ومتكاملة، تقوم في جوهرها على توظيف التقنيات الإلكترونية الحديثة المتجددة، والتنوع في مصادر المعرفة والمعلومات والخبرات التعليمية، بما يُسهم في إثراء العملية التعليمية وتعزيز مستوى التفاعل والمشاركة الفاعلة بين أطرافها.
- تعزيز العلاقة بين كل الفاعلين في المؤسسة التعليمية من جهة وبين المؤسسة التعليمية والبيئة الخارجية من جهة أخرى.
- يعمل التعليم الإلكتروني على تعزيز منظومة التفاعل البناء بين أطراف العملية التعليمية المتمثلة في المتعلمين والمعلمين والكوادر المساعدة، وذلك عبر إتاحة قنوات تواصل فاعلة تُشجع على تبادل الخبرات والآراء، وإجراء النقاشات والحوارات الهادفة ذات البُعد المعرفي والأكاديمي، مما يُسهم في بناء مجتمع تعليمي تشاركي يركز على التفاعل المستمر والمثمر بين جميع أطرافه.
- تمكين المعلمين من اكتساب المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
- نمذجة المناهج التعليمية وتقديمها في صورة ملائمة تتكيف مع المتغيرات التكنولوجية الراهنة
- إضفاء المرونة على دور المعلم في العملية التعليمية وجعله يستجيب ويتكيف بسرعة مع التطورات العلمية والتكنولوجية اللاحقة.

- يتيح التعليم الإلكتروني تقديم محتوى تعليمي مرن وملائم لمختلف الفئات العمرية، إذ يأخذ بعين الاعتبار التباينات الفردية بين المتعلمين من حيث قدراتهم واستعداداتهم ومستوياتهم المعرفية والمهارية، مما يجعله نموذجاً تعليمياً قادراً على الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتنوعة لجميع شرائح المتعلمين، وتحقيق مبدأ التعليم الشامل والمتمايز في آنٍ واحد.
- تهيئة شبكات تعليمية لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية.
- يسعى التعليم الإلكتروني إلى اندماج المتعلمين في الفضاء المعلوماتي التعليمي الرحب، وتمكينهم من الانخراط الفاعل في شبكات الاتصالات العالمية والمحلية، بما يُتيح لهم الوصول إلى مصادر المعرفة المتنوعة والثروة المعلوماتية الهائلة المتاحة في هذا الفضاء الرقمي، والتجاوز عن النمط التقليدي الذي يُقيد مصدر المعرفة في شخص المعلم وحده، نحو بيئة تعليمية مفتوحة تتعدد فيها روافد المعرفة وتنوع مصادرها، مما يُعزز استقلالية المتعلم ويُنبئ قدراته البحثية والنقدية.

3.3 أهمية التعليم الإلكتروني:

تكمن أهمية التعليم الإلكتروني في كونها تمكن من (جاد، 2008، صفحة 94) :

- أ- تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءات عالية واقتصاد في الوقت والجهد، و بطرق تناسب خصائص المتعلم وبأسلوب مشوق وممتع.
- ب- توفير مصادر ثرية للمعلومات يمكن الوصول إليها في وقت قصير.
- ت- تحفيز المتعلمين للاعتماد على الذات في اكتسابهم لمهارات التعلم واستخدام أدوات التعلم الفعالة.
- ث- اكتساب كل من المعلم والمتعلم للتعلم الإلكتروني والدافعية في مواكبة التطور المستمر في التكنولوجيا والعلوم الحديثة.
- ج- تهيئة جيل المستقبل للحياة العلمية والعملية يتناسب مع معطيات العصر.
- ح- تحديث التعليم والتدريب باستخدام الأساليب الحديثة.
- خ- الكثير من الدول والمؤسسات الحكومية والخاصة بإيلاء اهتمام كبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لجداهاها الاقتصادية ولفاعليتها وكفاءتها في توفير المواد التعليمية والتدريبية لمُسؤولي هذه المؤسسات في الوقت المناسب والمكان المناسب.

3.4 ضوابط ومعايير الجودة في التعليم الإلكتروني:

تحرص مؤسسات التعليم الجامعي على إدارة ممارسات التعليم الإلكتروني وتنظيمها وفق منظومة متكاملة من معايير الجودة الشاملة، التي تراعي متطلبات الجودة في التعليم بصفة عامة، وخصوصيات التعليم الإلكتروني ومتطلباته التقنية والتربوية بصفة خاصة. وفي هذا الإطار، تعمل هذه المؤسسات على صياغة جملة من المعايير والضوابط الموضوعية الكفيلة بضمان الارتقاء بمستوى جودة التعليم الإلكتروني المُقدّم في بيئاتها المؤسسية والتحقق من مدى استيفائها للمستويات المعيارية المطلوبة، ومن أبرز هذه المعايير: (الحامدي، 2010، صفحة 22):

أ. الاهتمام بالتصميم المتكامل لمنظومة التعليم الإلكتروني:

تعدّ القواعد العامة المنظمة للتعليم الجامعي المرجعية الأساسية التي تنبثق منها ممارسات التعليم الإلكتروني وتنظم وفقها، إذ تضطلع المؤسسة التي تعترم تقديم برامج دراسية إلكترونية بمسؤولية تطوير هذه البرامج وإدارتها في ضوء المبادئ والأسس الراسخة للتعليم الجامعي، مع مراعاة الخصوصيات الجوهرية والمتطلبات المتميزة لهذا النمط التعليمي غير التقليدي. ومن ثَمَّ، يجب على المؤسسة التعليمية، قبل الشروع في تفعيل برامج التعليم الإلكتروني، أن تُقدّم على تصميم منظومتيّ التدريس والإدارة الخاصتين بالبرامج المزمع تقديمها، واختبارهما بصورة منهجية دقيقة، فضلاً عن توفير جميع المتطلبات الكفيلة بصون مستوى الجودة المنشود والالتزام بمعاييرها المعتمدة. ويستوجب ذلك أيضاً الانسجام مع التشريعات والأنظمة

النافذة في الدولة التي تُقدّم فيها برامج التعلم عن بُعد، إلى جانب العمل على رصد الميزانيات اللازمة لهذه البرامج وتأمينها طوال المدة الزمنية التي يستغرقها الطلاب في استكمال متطلباتها الدراسية، وذلك بما يكفل الحفاظ على معايير الجودة التي أرسّتها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها.

ب. مراعاة المعايير الأكاديمية ومعايير الجودة في مراحل تصميم البرامج واعتمادها ومراجعتها:

تسعى المؤسسة التعليمية إلى ضمان تكافؤ المعايير الأكاديمية للدرجات العلمية الممنوحة في برامج التعليم الإلكتروني مع نظيراتها المقدمة عبر الأنماط التقليدية، بما ينسجم مع الضوابط والمعايير المعتمدة. كما ينبغي أن تتسم هذه البرامج ومكوناتها بقدر واضح من الاتساق بين أهداف التعلم، واستراتيجيات التدريس، ومحتوى المادة العلمية، وأنماط التقويم ومعاييرها. وإلى جانب ذلك، تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عادلة للطلبة تمكّنهم من بلوغ المستويات المطلوبة لاستيفاء متطلبات التخرج. كذلك يخضع التعليم الإلكتروني المعتمد والمطبّق في المؤسسة لعمليات دورية من الفحص والمراجعة وإعادة الاعتماد، مع التأكيد بصورة خاصة على ضرورة المحافظة على حداثة المواد العلمية وملاءمتها، والعمل المستمر على تطوير المحتوى العلمي واستراتيجيات التدريس وأساليب التقويم في ضوء التغذية الراجعة.

ج. إدارة برامج التعليم الإلكتروني بالأسلوب الذي يحقق المعايير الأكاديمية للدرجة الممنوحة:

تلتزم المؤسسة التعليمية بضمان تقديم برامج التعليم الإلكتروني وفق أطر منهجية مُحكمة، تكفل للطلبة فرصاً متكافئة وملائمة للوصول إلى المستويات الأكاديمية المطلوبة، واستيفاء متطلبات التخرج المقررة. ويُعدّ التعليم الإلكتروني في هذا السياق نشاطاً تفاعلياً مشتركاً يُسهم فيه جميع الأطراف المعنية، إذ يُوظّف توظيفاً منهجياً ومنظماً في عمليات التقويم والمراجعة واستثمار التغذية الراجعة؛ بهدف التطوير المستمر لمنظومة التعليم والتعلم في مجملها، بما تشمله من مكونات بيداغوجية وأدوات تقنية مُستخدمة.

د. دعم التعلم الذاتي وتمكين المتعلمين من التحكم في نموهم التعليمي:

تضطلع المؤسسة التعليمية بمسؤولية وضع أهداف واقعية قابلة للقياس، مقرونةً بمنهج وآليات عملية محددة لتحقيقها. وفي هذا الإطار، تُسهم المعلومات الشاملة والموثوقة التي تُتيحها المؤسسة للطلبة الدارسين عن بُعد -في مختلف المجالات المتعلقة بطبيعة البرنامج ومتطلباته- في إرساء علاقة طردية إيجابية بين التحصيل الأكاديمي والإنجاز والتقييم. ويُشترط في هذه المعلومات أن تتسم بالدقة والموثوقية الكافيتين لتمكين الطلبة من اتخاذ قراراتهم الدراسية بوعي ومسؤولية، وتقييم مساراتهم الأكاديمية استناداً إلى معايير أداء واضحة ومعلنة. فضلاً عن ذلك، تتحمل المؤسسة مسؤولية المتابعة الدورية لفاعلية المعلومات المقدمة للطلبة، والعمل على مراجعتها وتحديثها كلما استدعت الحاجة ذلك، بما يضمن استمرار ملاءمتها للمتطلبات الأكاديمية المستجدة.

هـ. طرق التقييم الختامي المستخدمة لبرامج التعليم الإلكتروني

يتعين أن تتسم منهجيات التقييم بالملاءمة التامة لطبيعة نمط الدراسة عن بُعد وظروفها التشغيلية، بما يتوافق مع غايات التقييم المطلوب تحقيقه. ويلزم أن تثبت المؤسسة التعليمية مصداقية وانتظام عمليات التقييم والتصحيح وتصدير الدرجات، مُلتزمةً بذلك بالمعايير الأكاديمية الراسخة. كما يشترط أن يعكس التقييم النهائي كفاءة الطلبة وإنجازهم الدراسي بدقة، وأن يُنفَّذ تحت الإشراف المباشر للمؤسسة المختصة. إضافة إلى ذلك، تتحمل المؤسسة مسؤولية المراجعة الدورية المنهجية لنزاهة وممارسات التقييم، والعمل على تطويرها وتعديلها استناداً إلى نتائج التغذية الراجعة، لضمان استمرارية الجودة والفعالية الإجرائية.

4. الدراسة التطبيقية

في هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي لملاءمته مع مثل هذه المواضيع من خلال محاولة البحث عن العلاقة بين الإدارة الالكترونية كمتغير مستقل والتعليم الإلكتروني كمتغير تابع باستخدام أداة الاستبانة من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

1.4 منهج الدراسة: في هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي لملاءمته مع مثل هذه المواضيع من خلال محاولة البحث عن العلاقة بين المتغيرات (الإدارة الإلكترونية كمتغير مستقل والتعليم الإلكتروني كمتغير تابع) باستخدام أداة الاستبانة من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

2.4 فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الإدارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني في المؤسسة الجامعية.

3.4 مجتمع وعينة الدراسة:

✓ المجتمع: أفراد المؤسسة الجامعية (أعضاء هيئة تدريس + طلبة)

✓ حجم العينة: 180 فرداً تم اختيارها بطريقة عشوائية

جدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	135	75 %
أنثى	45	25 %
المجموع	180	100 %

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (01) أن 135 فرداً من عينة الدراسة يمثلون نسبة 75 % من إجمالي عينة الدراسة هم ذكور، بينما 45 منهم يمثلون نسبة 25 % هم إناث.

جدول رقم (02): توزيع عينة الدراسة وفق الفئة.

الفئة	التكرار	النسبة
أستاذ(ة)	100	56 %
طالب(ة)	80	44 %
المجموع	180	100 %

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه يتضح لنا توزيع النسب حسب المستوى التعليمي والمنصب الذي يشغله أفراد العينة حيث أن أغلبية المستجوبين من خلال الاستبيان هم من فئة هيئة التدريس (أستاذة) بنسبة 56 % من المجموع الكلي ينما شمل المسح ما نسبته 44 % من المجموع والذين يمثلون فئة الطلبة، بالتالي فالمسح في هذه الدراسة شمل أفراد العينة من مقدم للمادة العلمية (الأستاذة) ومتلقي المادة التعليمية (الطلبة).

4.4 أداة الدراسة (الاستبيان)

بالاعتماد على بحوث ودراسات سابقة تم إعداد إستبانة تتضمن 27 عبارة موزعة على محورين اثنين:

أ- المحور الأول: يتمثل في الإدارة الإلكترونية (المتغير المستقل) يتكون من 14 عبارة.

ب- المحور الثاني يتمثل في التعليم الإلكتروني (المتغير التابع) يتكون من 13 عبارة.

يقابل كل عبارة من عبارات المحور الأول والثاني عبارة من العبارات التالية: (أوافق بشدة - أوافق - محايد - أوافق - لا أوافق بشدة)، وقد تم اعطاء كل عبارة من العبارات درجة ليتم معالجتها إحصائياً على التوالي (1، 2، 3، 4، 5).

تم الاعتماد في إعداد الإستبانة على الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال وتم استخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمسة لقياس العبارات الـ (27).

جدول رقم (03): مقياس ليكرت الخماسي

التقدير	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

كما تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (5-1=4) وتقسيم النتيجة على عدد الفئات للحصول على (0,8=5/4)، ثم إضافة النتيجة بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى كالتالي:

✓ من 1 إلى 1,8 تمثل (غير راض على الإطلاق/لا تستخدم إطلاقاً).

✓ من 1,81 إلى 2,6 تمثل (غير راض/قليل).

✓ من 2,61 إلى 3,4 تمثل (راض إلى حد ما/أحياناً).

✓ من 3,41 إلى 4,2 تمثل (راض/غالباً).

✓ من 4,21 إلى 5 تمثل (راض جداً/دائماً).

5.4 صدق وثبات الأداة

يعني ثبات أداة الدراسة هو التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (عبدالله، 2007، صفحة 87).

تم حساب معامل ألفا-كرونباخ لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل، وحساب معامل ألفا-كرونباخ للمتغير التابع، مع العلم أنه إذا كان معامل ألفا-كرونباخ أكبر أو يساوي (60%) أي ($\alpha \geq 0.60$) فبشكل عام يعتبر هذا يعد أمراً مقبولاً (محفوظ، 2015، صفحة 129)، أي يدل على وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة.

الجدول التالي رقم (3) يوضح النتائج المتوصل إليها لمحاور الاستبيان باستعمال معامل الثبات ألفا-كرونباخ.

جدول رقم (03): معامل الثبات ألفا-كرونباخ

معامل α كرونباخ	عدد الفقرات	فقرات المحور
0.91	14	الإدارة الإلكترونية
0.88	13	التعليم الإلكتروني
0.93	27	المحورين معا

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات spss20.

تظهر نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ أن جميع القيم هي أكبر من 0.60 مما يعكس ثبات مرتفع.

6.4 التحليل الإحصائي

أ- عرض آراء العينة حول تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة تيسمسيلت:

للمعرفة ما مدى تفعيل الإدارة الإلكترونية في جامعة تيسمسيلت، تم حساب التكرارات والنسب المئوية و من أجل حوصلة النتائج استعملنا طريقة مقاييس النزعة المركزية (الوسيط، المتوسط و المنوال) وحساب الانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحور المتعلق بالإدارة الإلكترونية، والنتائج يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (04): مقاييس النزعة المركزية لإجابات أفراد العينة عن تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسيلت

المقاييس المختلفة			العبارة
الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الادارة الالكترونية
1	1.05	4.11	توفر الجامعة نظاماً إلكترونياً لإدارة التسجيل.
2	0.91	4.06	تعتمد الإدارة على قواعد بيانات رقمية.
3	0.94	3.88	تقليل المعاملات الورقية.
4	0.81	3.79	توفر الإدارة بوابة إلكترونية فعالة.
5	0.97	3.77	توفر دعم تقني مستمر.
6	0.91	3.65	تدريب الموظفين على الأنظمة.
7	1.01	3.51	وضوح السياسات الرقمية.
8	0.88	3.44	تكامل الأنظمة الإدارية.
9	1.26	3.39	حماية البيانات.
10	0.95	3.27	سرعة الاستجابة للطلبات عبر الأنظمة الإلكترونية.
11	0.91	3.2	توفير تقارير إلكترونية.
12	1.37	3.09	يتم إنجاز المعاملات الإدارية إلكترونياً.
13	1.08	2.98	وجود بنية تحتية رقمية قوية.
14	1.1	2.86	سهولة استخدام الأنظمة.
	0.67	3.5	

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss.20

نلاحظ من الجدول رقم (04) أعلاه ما يلي:

- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "أوافق بشدة" على تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسيلت: يلاحظ من الجدول رقم (04) أنه لا يوجد أي عبارة ذي متوسط حسابي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 4,21 إلى 5 والتي تمثل الخيار "أوافق بشدة".
- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "أوافق" على تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسيلت: يلاحظ من الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي الذي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 3.41 إلى 4.20 يناسبه المتوسطات الحسابية لكل من: عبارة توفر الجامعة نظاماً إلكترونياً لإدارة التسجيل بمتوسط 4.11 (الرتبة الأولى)، تعتمد الإدارة على قواعد بيانات رقمية بـ 4.06 (الرتبة الثانية)، تقليل المعاملات الورقية بـ 3.88 (الرتبة الثالثة)، توفر الإدارة بوابة إلكترونية فعالة بـ 3.79 (المرتبة الرابعة)، توفر دعم تقني مستمر بـ 3.77 (المرتبة الخامسة)، تدريب الموظفين على الأنظمة بـ 3.65 (المرتبة السادسة)، وضوح السياسات الرقمية بـ 3.51 (المرتبة السابعة)، تكامل الأنظمة الإدارية بـ 3.44 (المرتبة الثامنة).
- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "محايد" على تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسيلت:

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (04) أن المتوسطات الحسابية لعدد من الفقرات قد اندرجت ضمن الفئة المتوسطة لمقياس ليكرت الخماسي، والممتدة من (2.61) إلى (3.40)، وهي الفئة التي تقابل درجة "محايد". فقد بلغ المتوسط الحسابي لفقرة "الرضا عن الرئيس المباشر" (3.36) محتلاً الرتبة التاسعة، يليه متوسط فقرة "الرضا عن الرؤساء في مجال العمل" البالغ (3.26) في الرتبة العاشرة، ثم فقرة "الرضا عن بيئة العمل" بمتوسط (3.20). كما سجلت كل من فقرتي "الرضا عن توافر الدخل المالي المناسب من الوظيفة" و"الرضا عن الاهتمام بالشكاوى والاقتراحات" متوسطاً حسابياً متماثلاً بلغ (3.10). وفي ذات السياق، تساوت فقرتا "الرضا عن سياسات ولوائح العمل" و"الرضا عن كيفية الاتصال" بقيمة (2.98)، كما تساوت فقرتا "الرضا عن توافر الخدمات المناسبة" و"الرضا عن الخدمات الصحية" بقيمة (2.86). وجاءت فقرة "الرضا عن الإجازات التي تحصل عليها" بمتوسط (2.76)، في حين سجلت فقرة "الرضا عن فرص الترقية" أدنى متوسط حسابي ضمن هذه الفئة بقيمة (2.74). ويشير هذا التوزيع إلى أن أفراد العينة قد تبنوا موقفاً محايداً تجاه مجمل هذه الجوانب، مما يعكس عدم وصول مستوى الرضا لديهم إلى الدرجة المطلوبة، دون أن يصل إلى درجة عدم الرضا الصريح، وهو ما يستدعي ضرورة تعزيز هذه الأبعاد لتحسين تجربة العاملين مع نظام الإدارة الإلكترونية.

- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "لاأوافق" على تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسلت:

يلاحظ من الجدول رقم (04) أنه لا يوجد أي فقرة ذي متوسط حسابي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 1 إلى 1.80 والتي تمثل الخيار "لاأوافق".

- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "لاأوافق بشدة" على تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسلت:

يلاحظ من الجدول رقم (04) أنه لا يوجد أي فقرة ذي متوسط حسابي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 1 إلى 1.80 والتي تمثل الخيار "لاأوافق بشدة".

من خلال ما سبق، فإن مستوى تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسلت من وجهة نظر أفراد عينة البحث إجمالاً، بلغ متوسطه الكلي بـ 3.50 وهو يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكرت.

ب- عرض آراء العينة حول التعليم الإلكتروني في جامعة تيسمسلت:

للمعرفة ما مدى تفعيل التعليم الإلكتروني في جامعة تيسمسلت، تم حساب التكرارات والنسب المئوية و من أجل حوصلة النتائج استعملنا طريقة مقاييس النزعة المركزية (الوسيط، المتوسط و المنوال) وحساب الانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحور المتعلق بالتعليم الإلكتروني، والنتائج يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (05): مقاييس النزعة المركزية لإجابات أفراد العينة عن التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإدارة الإلكترونية
1	1.11	4.16	توفر منصة تعليم إلكتروني فعالة.
2	1.25	3.95	سهولة رفع وتحميل المحاضرات.
3	0.85	3.74	سهولة الوصول للمقررات.
4	1.01	3.67	تقليل الوقت والجهد.
5	0.91	3.59	استخدام أدوات تقييم إلكترونية.
6	0.64	3.52	توفر محاضرات متزامنة.
7	1.25	3.46	توفر محتوى رقمي متنوع.
8	1.02	3.39	دعم فني للطلبة.
9	0.93	3.33	تحسين جودة التعلم.
10	1.25	2.81	تفاعل الطلبة عبر المنصة.
11	0.72	2.22	زيادة التحصيل العلمي.
12	1.07	2.16	رضا الطلبة عن النظام.
13	0.86	1.65	استمرارية العملية التعليمية.
	0.71	3.20	

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات Spss.20

نلاحظ من الجدول رقم (05) أعلاه ما يلي:

- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "أوافق بشدة" على تفعيل التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت: يلاحظ من الجدول رقم (05) أنه لا يوجد أي عبارة ذي متوسط حسابي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 4,21 إلى 5 والتي تمثل الخيار "أوافق بشدة".
- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "أوافق" على تفعيل التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت: يلاحظ من الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي الذي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 3.41 إلى 4.20 يناسبه المتوسطات الحسابية لكل من: عبارة توفر منصة تعليم إلكتروني فعالة بمتوسط 4.16 (الرتبة الأولى)، سهولة رفع وتحميل المحاضرات بـ 3.95 (الرتبة الثانية)، سهولة الوصول للمقررات بـ 3.74 (الرتبة الثالثة)، تقليل الوقت والجهد بـ 3.67 (المرتبة الرابعة)، استخدام أدوات تقييم إلكترونية بـ 3.59 (المرتبة الخامسة)، توفر محاضرات متزامنة بـ 3.52 (المرتبة السادسة)، توفر محتوى رقمي متنوع بـ 3.46 (المرتبة السابعة).
- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "محايد" على تفعيل التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت: يلاحظ أيضا من الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي الذي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 2.61 إلى 3.40 يناسبه المتوسطات الحسابية لكل من الفقرات التالية: "دعم فني للطلبة" بـ 3.39 (الرتبة الثامنة) "تحسين جودة التعلم" هو 3.33 (الرتبة التاسعة)، "تفاعل الطلبة عبر المنصة" بـ 2.81 (الرتبة العاشرة).
- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "لاأوافق" على تفعيل التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت: كما يلاحظ أيضا من الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي الذي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 1,81 إلى 2.60 يناسبه المتوسطات الحسابية لكل من الفقرات التالية: "زيادة التحصيل العلمي" بـ 2.22 (الرتبة الحادية عشر) "رضا الطلبة عن النظام" هو 2.16 (الرتبة الثانية عشر).
- بالنسبة لرأي أفراد العينة بدرجة "لاأوافق بشدة" على تفعيل التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت:

يلاحظ من الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي الذي يقع ضمن فئة مقياس ليكرت الخماسي من 1 إلى 1.80 و التي تمثل الخيار "لأوافق بشدة" للفقرة التالية: "استمرارية العملية التعليمية" بـ 1.65 (الرتبة الثالثة عشر). من خلال ما سبق، فإن مستوى تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة تيسمسيلت من وجهة نظر أفراد عينة البحث إجمالاً، بلغ متوسطه الكلي بـ 3.50 و هو يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكرت.

النتيجة: تظهر نتائج حساب المتوسطات الحسابية أنها تقترب من القيمة 04 التي تشير إلى تقدير الموافقة وفق سلم ليكرت الخماسي، وهذا يدل على إدراك إيجابي لدى أفراد العينة.

ت- دراسة العلاقة بين الادارة الالكترونية والتعليم الالكتروني واختبار الفرضية:

سنختبر صحة فرضية البحث التي تتضمن وجود تأثير للإدارة الالكترونية على التعليم الالكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة. وتكون كما يلي:

H0: لا تؤثر الإدارة الإلكترونية على التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$):

H1: تؤثر الإدارة الإلكترونية على التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة، عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$)

جدول رقم (05): نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الادارة الالكترونية على التعليم الالكتروني

المتغير المستقل: الادارة الالكترونية						
المتغير التابع: التعليم الالكتروني	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	قيمة F الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)
	0.683	0.472	198.007	(1.26)	4.23	0.000

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss.20

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R=0.683$ ، كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.472$ ، ما يفسر أن نسبة 47.20 % من التغير في التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة يعود إلى التغير في الإدارة الإلكترونية.

كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 198.007 وهي أكبر من قيمتها الجدولية ذات القيمة 4.23، وبما أن مستوى الدلالة يساوي $\text{Sig} = 0.000$ و هو أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية الإدارة الإلكترونية على التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية الإدارة الإلكترونية على التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة.

5. النتائج

بناءً على نتائج الانحدار والارتباط تقبل فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الإدارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني في المؤسسة الجامعية.

قَبُول **H1:** تؤثر الإدارة الإلكترونية على التعليم الإلكتروني بجامعة تيسمسيلت محل الدراسة، عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$)

6. مناقشة النتائج

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها سابقاً يمكننا تأكيد النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- وجود مستوى مرتفع من تطبيق الإدارة الإلكترونية.

- وجود مستوى مرتفع من التعليم الإلكتروني.
- علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين.
- تأثير مباشر ومعنوي للإدارة الإلكترونية في تعزيز التعليم الإلكتروني.
- كلما زاد مستوى التحول الرقمي الإداري زادت فعالية التعليم الإلكتروني.

7. الاستنتاجات

من خلال نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين الإدارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني ومناقشتها يمكننا استنتاج مايلي:

- الإدارة الإلكترونية عنصر أساسي في نجاح التعليم الإلكتروني.
- تعمل الإدارة الإلكترونية على التغلب على العديد من المشاكل التي تعيق مسيرة العمل مثل عامل الوقت، جودة الخدمة، وأمن المعلومات.
- للإدارة الإلكترونية القدرة الهائلة لإمكانية التخزين والتجميع ومعالجة المعلومات والبيانات.
- تقليل العمل بالأوراق وتعويضها بالعمل الإلكتروني والعمل بمبدأ صفر ورقة.
- البنية التحتية الرقمية عامل حاسم.
- تطوير البيئة الأساسية لنجاح عمل الإدارة الإلكترونية في أداء أعمالها مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية لاقتناء نظام تكنولوجي متطور داخل المؤسسات الجامعية.
- التدريب والدعم الفني يعززان جودة العملية التعليمية.
- التعليم الإلكتروني شهد تطوراً سريعاً خلال العقدين الماضيين، وأصبح أحد أبرز وسائل التعليم في العصر الحديث، يرجع هذا التطور إلى العديد من العوامل، بما في ذلك التقدم التكنولوجي وتوسع الوصول إلى الإنترنت.
- يلعب التعليم الإلكتروني دوراً حاسماً في توسيع فرص التعليم وجعلها متاحة للجميع بغض النظر عن مكان وزمان العملية التعليمية.
- من خلال التعلم الإلكتروني يمكن للمتعلمين الاختيار من بين مجموعة واسعة من الدروس والمواد التعليمية التي تناسب احتياجاتهم واهتماماتهم، هذا التنوع يسمح للطلبة بتخصيص تجربتهم التعليمية والتعلم بوتيرة تناسبهم مما يوفر تنوع الخيارات التعليمية.
- التعليم الإلكتروني يحفز التفاعل والاشتراك من خلال توفر وسائل تفاعلية مثل المناقشات المباشرة والمهام عبر الإنترنت، يمكن للطلبة التفاعل مع الأساتذة ومع بعضهم البعض، هذا يساهم في تعزيز تجربة التعلم وتحفيز العصف الذهني والمشاركة الفعالة.
- التعليم الإلكتروني يقدم تعليم مبتكر من خلال الاستفادة من التكنولوجيا مثل الفيديوهات التفاعلية والمحاكاة، يمكن التعليم الإلكتروني من تقديم تعليم مبتكر وجذاب يلي احتياجات الطلبة التعليمية.
- إن التعليم الإلكتروني يجمع بين التكنولوجيا والتعليم لتحقيق تعليم مبتكر ومتاح للجميع، بحيث ستكون هذه الأدوات مفتاحاً لمستقبل التعليم، حيث توفر فرصاً للتعلم وتحسين الأداء التعليمي بطرق مبتكرة وفعالة.
- التكامل بين الأنظمة الإدارية والتعليمية ضروري للاستدامة.

8. التوصيات

من خلال مجريات الدراسة والنتائج المتوصل إليها حول دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز التعليم الإلكتروني في المؤسسة الجامعية وخاصة في المؤسسة محل الدراسة (جامعة تيسمسيلت)، يمكننا أن نوصي بما يلي:

- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.
- وضع برامج وخطط استراتيجية تتماشى من التكنولوجيات الحديثة والمتطورة والسهر على تنفيذها، لتطبيق إدارة إلكترونية تتماشى مع المقاييس العالمية.

- جلب الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية من مدراء واستشاريين وخبراء لتطوير البرامج ومواكبة مختلف التطورات التكنولوجية.
- نشر الوعي الإلكتروني بالتزويد بالمعارف الجديدة التي تسمح بتجسيد الإدارة الإلكترونية.
- نشر الثقافة المعلوماتية، بتوفير بنية تحتية تكنولوجية.
- تطوير شبكة الإنترنت وزيادة سرعة التدفق من شأنه أن يدعم التوجه نحو تطبيق التعلم الإلكتروني.
- تكثيف الدورات التكوينية للأساتذة تماشياً مع التطورات التكنولوجية الحديثة.
- تدريب الكوادر الإدارية والأكاديمية.
- تطوير أنظمة أمن المعلومات.
- تحديث منصات التعليم الإلكتروني.
- العمل على زيادة وعي الأساتذة وكذلك الطلبة بهذا النوع من التعليم وتحفيزهم على الانخراط فيه من خلال شرح أفضليته وإيجابياته.
- السعي إلى عقد شركات واتفاقيات مع الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- تنظيم المواقع الإلكترونية للجامعات وتحسينها بشكل دائم.
- نشر الثقافة الإلكترونية بين أوساط الطلبة وذلك منذ المراحل الأولى من مستويات التعليم.
- تبني استراتيجية تحول رقمي شاملة.
- وضع استراتيجية وطنية من أجل النهوض بالتعليم الإلكتروني بحيث تأخذ بعين الاعتبار الواقع بما فيه من سلبيات وإيجابيات.

9. الخاتمة

إن حقيقة تحسين جودة التعليم الإلكتروني وتعزيز بيئة التعلم الإلكترونية في المؤسسات الجامعية لا يمكن تحقيقه إلا بفعالية الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال تعزيز التواصل المستمر، وتيسير الوصول إلى الموارد، وزيادة المشاركة الفاعلة، مما يساهم في رفع مستوى الأداء الأكاديمي الإلكتروني، وفي ظل الانفجار المعرفي، أصبح المثقفون يتزاحمون على جمع المعلومات، وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت الحاجة ملحة للتعرف على المستجدات في مجالات الاهتمام المختلفة، إلى جانب ظهور وسائل سريعة وفعالة لنقل المعلومات من مكان إلى آخر. وقد أسهم ظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتوظيفها في شتى مجالات الحياة في إبراز أهمية المعلومات وإمكانية تداولها والاستفادة منها عبر المواقع الجغرافية. وعلى إثر ذلك، أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور أساليب وطرق جديدة للتعلم غير المباشر، تقوم على توظيف تقنيات الوسائط المتعددة الرقمية لتحقيق التعلم المطلوب بصورة تفاعلية، بهدف إتاحة التعلم على مدار الساعة ولمن يرغب فيه وفي المكان الذي يناسبه. وفي هذا السياق، أصبح توظيف المستحدثات التكنولوجية الناجمة عن التمازج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية ضرورة ملحة تفرض على النظم التعليمية إحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بحيث يتحول التركيز من مجرد إكساب المتعلمين المعلومات إلى تنمية مجموعة من المهارات التي تتطلبها الحياة في عصر المعلومات، ومن أبرزها: مهارات التعلم الذاتي، ومهارات المعلوماتية وما تتضمنه من مهارات التعامل مع المستحدثات الإلكترونية، ومهارة إدارة الذات. كما أن هناك مجموعة من التحديات والحاجات التي فرضها العصر الحالي، والتي تجعل من التعلم الإلكتروني، باعتباره أحد أبرز المستحدثات التكنولوجية، خياراً استراتيجياً لا بديل عنه. وتتمثل أبرز هذه التحديات في: زيادة الطلب على التعلم مع نقص عدد المؤسسات التعليمية، وتضخم كمية المعلومات في جميع فروع المعرفة، فضلاً عن ضرورة الاستفادة من التطورات التقنية في مجال التعليم. أما أبرز الحاجات فتشمل: الحاجة إلى التعليم المستمر، والحاجة إلى التعليم المرن، والحاجة إلى التواصل والانفتاح على الآخرين، بالإضافة إلى التوجه نحو جعل التعليم غير مرتبط بالمكان والزمان، وتحقيق مفهوم التعلم مدى الحياة، والتعلم المبني على الحاجة الفعلية، والتعلم الذاتي الفعال.

10. قائمة المراجع:

- أحمد عبد العزيز محمد الخطيب. (2018). دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري، (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين: قسم القيادة والإدارة، جامعة الأقصى.
- الدهشة زياد بن عبدالله. (2007). المتغيرات التنظيمية و الوظيفية وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي، مذكرة ماجستير. السعودية: جامعة نايف الأمنية.
- السليطي، ع. ع. (2008). الإدارة الإلكترونية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الكريم، ع. ع. (2017). دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية). (قسنطينة: جامعة المنتوري، قسنطينة).
- الموسى، عبد الله، المبارك، احمد. (2005). التعليم الالكتروني: الأسس والتطبيقات. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة شبكة البيانات.
- برهان نورالدين. (2017). دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماجستير. الجلفة: قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور.
- بن سالم عبد الحكيم، مقدم عبد الجليل. (2017). الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية الفعالة لتطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي. ميله، الجزائر: مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، العدد 03.
- حماد مختار. (2007). تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- خالد حسن الحامدي. (2010). ضوابط ومعايير الجودة في التعليم الالكتروني. مجلة التعليم الالكتروني، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، العدد الخامس، 22.
- سالم، احمد محمد. (2008). تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.
- سعد غالب ياسين. (2005). الإدارة الإلكترونية ط 1. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق غزال. (2013). الإدارة الإلكترونية وحركة تداول المعلومات بالمؤسسة دراسة حالة -مؤسسات الاتصالات-. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، العدد 04، ص ص: 136 – 137.
- عزمي، نبيل جاد. (2008). تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الفكر العربي.
- علوان، م. ن. (2017). مدى قدرة الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم العاملة بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين، (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين: قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية.
- عمار بحوش. (2006). نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. بيروت، لبنان، ط 1، ص 12: دار الغرب الإسلامي.
- محفوظ، م. م. (2015). المنهج التسويقي المصرفي كمدخل لكسب رضا العميل الخرجي المصرفي، مذكرة ماجستير. المدينة: جامعة المدينة.
- محمد جمال أكرم عمار. (2009). مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة ودورها في تحسين أداء العاملين، (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين: قسم إدارة الأعمال.
- محمد سمير أحمد. (2009). الإدارة الإلكترونية. عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1.
- يوسف رجب عابد. (2015). أثر مكونات الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام، (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين: قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية.
- M, E. (2013). *Successful e-Learning Experiences Designed to Improve Learning. A Malaysian Case Study*. Saudi Arabia. Riyadh: Paper presented at the Third International Conference on e-Learning and Distance Education.
- pegler, L. a. (2007). *Preparing for Blended E- Learning*. USA. New York: Madison.